



تنوع سياسات التشغيل وانعكاساتها على سوق العمل في الجزائر

دراسة احصائية خلال الفترة 1970-2018

The Diversity Of Employment Policies And Their Impact On The Labor Market In Algeria Statistical Study During The Period 1970-2018

بن طجين محمد عبد الرحمان¹، دادان عبد الغني²

2 جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مخبر التمويل، مالية المؤسسة و مالية الاسواق

Dadene@gmail.com

1 جامعة غرداية

طالب دكتوراه جامعة ورقلة

abderrahmantggt@gmail.com

تاريخ القبول: 2020-05-06

تاريخ الاستلام: 2019-09-22

ملخص -

تعد سياسات التشغيل جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية، لما لها من ابعاد و اهداف. ولهذا فهي محل اهتمام جل المجتمعات و الدول. من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق الى اهم سياسات التشغيل المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية كمحاولة لاعادة التوازن لسوق العمل. وقد تبين من خلال تتبع سيرورة المتغيرات الى ان تدابير وسياسات التشغيل السلبية تنتعش بارتفاع وتيرة الاستثمار، التي بدورها ترتفع بارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية.

الكلمات الدالة -

سياسات التشغيل، سوق العمل، البطالة، طلب و عرض العمل.

Abstract-

Employment Policies Are An Integral Part Of Economic Development Policy Because Of Their Dimensions And Objectives. For This Reason They Are Of Interest To Most Societies And Countries. Through This Study, We Tried To Address The Most Important Employment Policies Adopted By The Algerian Government As An Attempt To Rebalance The Labor Market. It Has Been Shown By Tracking The Process Of Variables Variables That The Measures And Negative Policies Of Employment Are Revived By The High Frequency Of Investments, Which In Turn Rise With The Rise In Oil Prices In Global Markets.

Keywords-

Employment Policies, Labor Market, Unemployment, Job Demand And Supply.

مقدمة:

في ظل الازمات الاقتصادية تظهر العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية عموماً، والعربية خصوصاً. ولعل توازن سوق العمل و التخفيف من حدة البطالة احد التحديات التي تواجهها الجزائر منذ الاستقلال، و لهذا سطرته الحكومة مجموعة من الآليات و السياسات المتعددة الانماط و الاهداف لمحاولة اعادة التوازن لسوق العمل، خاصة مع انخفاض اسعار النفط منتصف الثمانينات، و التي انجر عنها ما يعرف بالاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة نهاية الثمانينات، اين عرفت معدلات البطالة نسب قياسية. انطلاقاً من هذا التقديم تتمحور اشكالية دراستنا كالتالي:

← ما هي انعكاسات سياسات التشغيل على سوق العمل في الجزائر خلال

الفترة 1970 - 2018؟

و يمكن تجزئة الاشكالية الى التساؤلات التالية:

← ما هي اهم الآليات و السياسات المسطرة لتسيير سوق العمل؟

← كيف ساهمت تلك السياسات في التخفيض من معدلات البطالة و

اعادت التوازن لسوق العمل؟

متبنين الفرضيتين التاليتين على التوالي:

✓ لأهمية موضوع التشغيل ؛ سطرت الحكومة سياسات متنوعة ناجعة و متكاملة، هدفها تنظيم و اعادة التوازن لسوق العمل؛

✓ تساهم سياسات التشغيل في اعادة التوازن لسوق العمل بالاضافة الى التخفيض الحقيقي لمعدلات البطالة.

لمحاولة الامام بجوانب الموضوع قسمنا دراستنا الى قسمين، اولهما حول سياسات التشغيل المبرمجة من طرف الحكومة وفقاً للجهة التابعة لها، مع التطرق لبعض المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع. اما الثاني فقد خصص لنتائج سياسات التشغيل و اثارها السلبية و الايجابية على متغيرات سوق العمل الجزائري.

I: سياسات التشغيل

ادت الازمات الاقتصادية خلال ثمانيات القرن الماضي - اين تعطلت نسبة كبيرة من اليد العاملة- الى التفكير بجدية في سياسات لاسوق الشغل و تنظيمها و التحكم فيها. ولهذا فقد كانت و لازالت محطة اهتمام جل الدول و المجتمعات. وعند الخوض في موضوع سياسة التشغيل فلا بد من التطرق للسياسة العامة، على اعتبار ان سياسة التشغيل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ككل. بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل المؤهلين، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

1.I: مفاهيم اولية

1.1.I: تعريف سياسة التشغيل:

من الواضح ان المصطلح يتكون من شقين:

سياسة: هي مجموعة البرامج التي تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد الكيفية التي تصنع بها الاهداف او الكيفية التي تنفذ بها.¹

التشغيل: هو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان من نشاط جسدي او فكري يشغل به وقته لقاء اجر محدد.² وحسب مكتب العمل الدولي فإنه توجد ثلاثة معايير لتعريف التشغيل (بما في ذلك عمل الفرد لحسابه الخاص):

- السن: أن يقع في إطار الفئة العمرية المختارة لتعريف السكان النشطين؛

- مدة النشاط: جميع السكان الذين عملوا لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال فترة محددة، بمن فيهم من يشغل وظيفة ولكنه في إجازة لأسباب مختلفة؛
- طبيعة النشاط: يجب ان يكون نشاطاً لإنتاج البضائع وتقديم الخدمات وفقاً لنظام المحاسبة الوطني.³

سياسة التشغيل: حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فإن سياسة التشغيل هي "مجمّل الوسائل المعتمدة من اجل اعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج"⁴ كما يمكن تعريفها على انها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية. وتشغيل الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة و تحقيق التشغيل الامثل. و بما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة و استراتيجيتها المعلنة و معالجة مستويات الفقر. و تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية و الاهداف التشغيلية.⁵

يشير المفهوم الى مجمل التدخلات التي تقوم بها السلطات بغرض التحسين في الاداء و التقليل من الاختلالات التي يمكن ان تظهر في هذا السوق.⁶ مما سبق يمكن القول ان سياسات التشغيل هي جميع التدابير والتدخلات الحكومية من قرارات و تشريعات من شأنها تنظيم سوق العمل بهدف تحقيق التشغيل الامثل و الحد من البطالة وذلك في اطار السياسة العامة للتنمية. وحسب المعهد العربي للتخطيط فإن لسياسة التشغيل مفهوم ضيق و يقصد به "السعي لإيجاد عمل لكل من يطلبه" و آخر واسع يلخص في النقاط التالية:

- ادارة اسواق العمل و اطرافها الفاعلة؛ - ايجاد العمل اللائق و العمالة الملائمة؛
- توفير ظروف العمل الملائمة؛ - ادماج سياسة التشغيل في ادارة لموارد البشرية؛
- معالجة الفوارق بين الطلب و العرض بالكم و النوع الزمن و المكان.⁷

I. 1. 2: أنماط سياسات التشغيل؛

تقسم سياسات التشغيل الى سلبية واخرى ايجابية، فالسلبية غالباً ما تكون مجرد اصطناع احصائي للتخاص من البطالة، تعالج مظاهر المرض لا جذوره، تهجر مفهوم التشغيل الكامل، اهدافها قصيرة المدى كتحويل قوة العمل بين الدراسة، العمل و العون الاجتماعي لتفادي وجودهم بين البطالين. اما الايجابية فتدرس المشكلة من جذورها في اطار البيئة المحلية و الدولية المتغيرة، تستعمل مجموعة من الادوات الاقتصادية، الاجتماعية و التعليمية كتنشيط الطلب، مواءمة التعليم و التدريب، معلومات سوق العمل، تسهيل العمل للحساب الخاص.

I. 1. 3: اهداف سياسة التشغيل؛

- توفير فرص العمل، و هذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية و النوعية لليد العاملة؛
- تكوين و إعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها و قدراتها؛
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني و التشريعي للعمل؛
- خلق مناصب أكثر إنتاجية.⁸

I. 1. 4: ابعاد سياسات التشغيل؛

فبالنسبة للبعد الاجتماعي، فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات تضر بهم وبالبلاد، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر. والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية، والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليده وقوانين البلاد.

اما البعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،

وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وريح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.⁹

بينما ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية إلى تحقيق الأهداف:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في التشغيل؛

- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل؛
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل؛

- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل؛

- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، و تخفيضها إلى أدنى مستوى؛

- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم؛

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل؛

- التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تسيّر سوق العمل ومعرفته أحسنها، عن طريق نظم المعلومات والإحصائيات ومختلف الأدوات الضرورية.¹⁰

2.1: سياسات وآليات التشغيل المعتمدة في الجزائر:

تعد البطالة من بين أهم المشاكل التي واجهت الحكومة الجزائرية بعد خروج المستعمر الفرنسي أين وصلت معدلاتها الى 33%. ولأهمية ذلك انشأت الحكومة بتاريخ 1962/11/29 الديوان الوطني ليد العاملة (ONAMO) قصد تسيير عملية التوظيف والهجرة. خلال السبعينات وبداية الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري استثمارات واسعة أدت إلى امتصاص الأيدي العاملة بمستويات عالية، ومع انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من الثمانينات انخفضت مستويات التنمية وتقلصت استثمارات الدولة وبذلك

عرفت معدلات البطالة ارتفاعاً حاداً، كما ان برنامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة زاد الطين بلة. و مع حلول العشرية الاولى للمقرن الحالي شهد سعر البترول ارتفاعاً ملموساً في الاسواق العالمية، ادى بدوره الى انتعاش الاقتصاد الجزائري الذي انعكس بالايجاب على سوق العمل. وقد اعتمدت الحكومة على سبل و برامج للتصدي لاعادة التوازن لسوق العمل وذلك بإنشاء مجموعة من الهيئات و الوكالات، انبثقت عنها العديد من الاجهزة و البرامج قصد تشغيل جمهور البطالين بالإضافة إلى حماية العمال المسرحين من أعمالهم نتيجة لأسباب اقتصادية او غيرها. وما يمكن ملاحظته من خلال تتبع سياسة التشغيل في الجزائر انها تركز على محورين اساسيين احدهما يعتمد على توفير منصب شغل مأجور للبطالين، اما الثاني فيعتمد على استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب. ومن اهم الهيئات التي تبنتها الجزائر نذكر:

I. 2. 1: الاجهزة التابعة لوزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي:

I. 1. 2. 1: الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: وهي خليفة الديوان الوطني لليد العاملة ONAMO، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 8/9/1990 المعدل و المكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 17/6/1971، وبذلك فان الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، ومنذ سنة 2006 تم تغيير طابعها القانوني لتصبح مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقتها. وتقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.¹¹ تتكون من المديرية العامة، الوكالات الولائية التي تضم وكالات محلية كملاحق لها.¹² و تتمثل مهامها في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي.¹³ وحسب الموقع الالكتروني للوكالة فإنها تسيير جهازين:

I. 1. 1. 2. 1: جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): قامت الدولة بوضع

جهاز المساعدة على الإدماج المهني بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08- 126 المؤرخ في 19 افريل 2008، بحيث يمنح لطالبي العمل المبتدئين فرصة لإدماجهم لدى

الشركات العامة والخاصة والإدارات العمومية وذلك بالدعم الكامل مالياً من قبل الدولة. ويتم تسيير الجهاز من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل. ويمنح الجهاز ثلاثة أنواع من العقود:

✓ عقد إدماج حاملي الشهادات (CID): لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛

✓ عقد الإدماج المهني (CIP): لخريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني؛

✓ عقد تكوين - إدماج (CIF): بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.¹⁴

I. 2.1.1.2. عقد العمل المدعم (CTA): يعتبر عقد عمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90- 11 والمتعلق بعلاقات العمل، ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني لا سيما في التدابير المحفزة على التوظيف، التي نصت عليه المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 126، ولهذا فإن الجهاز يمنح ثلاثة أنواع من العقود المشابه لعقد DAIP وهي كالتالي:

✓ عقد إدماج حاملي الشهادات (CTA/CID): بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛

✓ عقد الإدماج المهني (CTA/CIP): لخريجي الثانويات ومراكز التكوين المهني؛

✓ عقد تكوين - إدماج (CTA/ CIF): بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.¹⁵ يتقاضى الشباب طالبى الشغل المبتدئين الموظفين في هذا الإطار أجور طبقاً لسلم الأجور للهيئة المستخدمة. وتساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث (3) سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- 12.000 دج/ للشهر للجامعيين، و 10.000 دج/ للشهر للتقنيين السامين؛

- 8.000 دج/ للشهر لفائدة خريجي التكوين المهني والنظام التربوي؛

- أما بالنسبة لعقود تكوين □ إدماج بالمؤسسة، فتقدر مساهمة الدولة بـ

6.000 دج/ للشهر في أجر المنصب لمدة سنة (1) واحدة غير قابلة للتجديد.¹⁶

نشير الى انه لا يمكن الاستفادة من هذا العقد الا في المؤسسات الاقتصادية.

I. 2.1.2: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: انشاء الصندوق

الوطني للتأمين على البطالة سنة 1994 بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال الأجراء لأسباب اقتصادية،¹⁷ يحدد الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي قرار التنظيم الداخلي للصندوق وعدد الوكالات واختصاصها الإقليمي وتنظيمها.¹⁸ وقد تم تسجيل أكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة خلال الفترة 1996 - 1999، ومنذ تلك الفترة بدء منحى الانتساب في التقلص.¹⁹ ومن الاجهزة التابعة له نذكر:

I. 1.2.1.2: جهاز التأمين على البطالة: إبتداء من سنة 1994، شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية.²⁰ ولا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل عن طريق: المساعدة على البحث عن الشغل، دعم العمل الحرّ والتكوين بإعادة التأهيل.²¹

خلال الفترة 1998 - 2004، قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة تحت رعاية مستخدمين تمّ توظيفهم وتكوينهم ليصبحوا مستشارين على مستوى مراكز خاصة.²²

I. 2.2.1.2: جهاز دعم إحدات النشاطات: في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق البرنامج الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق إنطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحدات النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة،²³ و في اواخر جوان 2010 إثر تقويم مساره، إتخذت السلطات إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة المعنية ترمي أساساً إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاوله بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن:

✓ تخفيض مدة التسجيل في الوكالة (شهر عوض ستة أشهر)؛

✓ رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين إلى عشرة ملايين ديناراً

جزائري؛

✓ الالتحاق بالجهاز من 30 بدلاً من 35 سنة إلى خمسين (50) سنة.²⁴

وبموجب القانون رقم 21- 06 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2006 انشئ جهاز آخر يهتم بدعم ترقية التشغيل يسمح للصندوق بالتكفل بالتمويل الموجه لتخفيف الابعاء الاجتماعية لفائدة مستخدمي القطاع الاقتصادي اللذين ينوون توظيف عمال جدد او تكوين عمالهم الاجراء. ومن ثم فان تقليص كلفة احداث منصب شغل يسهم بقسط وفير في محاربة العمل غير المصرح به، يحفز الاستثمار ويحسن معدلات اشتراك الصمان الاجتماعي بتوسيع قاعدته الاسهامية.²⁵ وقد اسند هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 07- 386 المؤرخ في 05 ديسمبر 2007 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات المقررة في ذات القانون. بحيث يُحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل، كما يُمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى بإستثناء مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.²⁶

I. 3.1.2. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

تضمنت المادة 16 من الامر رقم 14/96 المؤرخ في 26/06/1996 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996 انشاء حساب تخصيص عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب".²⁷ وقد انشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بناء على المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/10/1996، حيث توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.²⁸ هذا وقد تم تعديل قوانين تسيير الوكالة سنة 2003 و 2011، من اهداف الوكالة:²⁹

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
- تشجيع كل الاشكال والاجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي؛
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة؛
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم والامتيازات الممنوح لهم ؛
- ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من:³⁰

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعداداً وميولاً وتراوح أعمارهم بين 19 - 35 سنة؛
 - يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه؛
 - كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.
- وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري يصل حتى 10 مليون دينار جزائري على مستويين، أما الصيغ التمويلية فهي كالتالي:
- قرض بفوائد مخفضة من - قرض بدون فوائد من البنك؛
 - مساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقاً للمبلغ الإجمالي للمشروع.

الجدول رقم (01): الهيكل المالي للتمويل الثنائي لدى ANSEJ

	قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	مساهمة شخصية
المستوى الأول	أقل من 2.000.000 دج	25%	75%
المستوى الثاني	2.000.000 - 4.000.000 دج	20%	80%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على منشورات المؤسسة

الجدول رقم (02): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لدى ANSEJ

	قيمة الاستثمار	قرض بفائدة (البنك)	قرض بدون فائدة	مساهمة شخصية
المستوى الأول	أقل أو يساوي 2.000.000 دج	70%	25%	05%
المستوى الثاني	2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	70%	20%	10%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على منشورات المؤسسة.

I. 2. 2: الأجهزة التابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

I. 2. 2. 1: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ 1996/06/29، وقد عززت آلية الوكالة التي أنشأتها الدولة من حيث التدخل الاجتماعي،

للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي خلال التسعينيات، وبموجب نظامها الأساسي تعتبر الوكالة هيئة عامة ذات طبيعة خاصة، تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية. وضعت الوكالة في البداية تحت وصاية رئيس الحكومة، ومنذ سنة 2008 تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة (المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ 2008/01/27)، تضم الوكالة 11 فرع جهوي و 276 خلية للشؤون الاجتماعية.³¹ حيث تتولى الوكالة جميع المهام القانونية لتعزيز، تحديد و اختيار التمويل عن طريق تقديم منح او اي وسيلة اخرى مناسبة:

✓ التكفل بجميع الاجراءات و التدخلات لصالح الطبقة الهشة و الفقراء؛
✓ تقديم المشاريع ذات الكثافة او الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية،
المتبنات من طرف اي مجموعة أو كيان عام أو خاص، بهدف تعزيز تنمية فرص العمل.³²

تسير الوكالة العديد من الاجهزة و الآليات لمجابهة البطالة و الفقر، الإدماج المهني، خلق مناصب شغل، المرافقة النفسية و تقييم الحاجات من بين اهمها:

I.1.2.2. عقود ما قبل التشغيل (عقود التشغيل الاولى) (CPE):

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات التعلم العالي و التقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين في سوق الشغل، من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم العقد في اكتساب تجربة تساعد على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل، لمدة سنة قابلة للتמיד لستة اشهر بطلب من المستخدم.³³

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز، وتقوم ANSEJ بتسييره، ويتبع مركز هذا الجهاز لدى ADS فيما يخص التسيير في إطار خاص بموجب اتفاق مع ANSEJ المبرم سنة 1998. يخص هذا البرنامج مكافحة البطالة في أوساط الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين تقني سامي. ويتم التمويل كما يلي:

- يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية أجراً قدره 6000 دج شهرياً بالنسبة للسنة الأولى، و4500 شهرياً عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر؛
- يتقاضى التقنيون الساميون أجراً قدره 4500 دج شهرياً بالنسبة للسنة الأولى، و3000 شهرياً عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.
- على ان يعوض هذا التخفيض بمساهمة من المستخدم تجعل اجر الشاب يساوي 80% على الاقل من الاجر المخصص للعامل الذي يشغل منصباً مماثلاً.³⁴

وتنقسم الأهداف التي سطرها البرنامج إلى قسمين:

- أ- بالنسبة للشباب البطال:
- محاولة إدراج خريجي الجامعات للتكوين قصير وطويل الأجل في سوق العمل؛
- تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم؛
- زيادة إمكانية توفير فرص عمل دائمة بعد انقضاء المدة القانونية للعقد.
- ب- بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:
- تحسين معدل التأطير بالنظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبياً؛
- خفض حجم التكاليف، من خلال امتيازات مثل تخفيض الضرائب؛
- توطيد العلاقة المفقودة بين التعليم والتكوين.³⁵
- I. 2.1.2.2. المنحة الجزافية للتضامن (AFS)؛** عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية عاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص عمل مولدة للدخل، يهدف هذا البرنامج أساساً إلى:³⁶
- ✓ مكافحة جميع أشكال التهميش والاستبعاد الاجتماعي للفئات المحرومة؛
- ✓ ضمان الحماية والحقوق الاجتماعية الأساسية للفئات الاجتماعية المحرومة؛
- ✓ لاستعادة البعد الاجتماعي الاساسي للدولة؛
- ✓ مساعدة ودعم الفئات الاجتماعية المحرومة من خلال توفير منح أو تعويض.

الفئات المستفيدة من المنحة:³⁷

- ✓ ارباب العائلات او الاشخاص الذين يعيشون لمفردهم بدون دخل و البالغين اكثر من 60 سنة؛ او المعاقين جسدياً او ذهنيّاً غير القادرين عن العمل؛
- ✓ المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنّها؛
- ✓ الاشخاص المكفوفين الذين يتقاضون اجرا اقل او ايساوي SNMG؛
- ✓ العاجزون للذين يعانون من امراض مستعصية العلاج البالغين اكثر من 18 سنة و يعانون من امراض مزمنة و الحاملين لبطاقة اعاقه و ليس لهم دخل؛
- ✓ العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص او عدت اشخاص معاقين البالغ سنهم اقل من 18 سنة وليس لهم مورد مالي.
- تدفع منحة 3000 دج شهريا لكل مستفيد مع مبلغ اضافي يقدر ب 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد، على أن لا يتجاوز عددهم ثلاثة أشخاص.
- ويستفيد جميع الاشخاص المعنيون وكذا ذوي الحقوق بالتغطية الاجتماعية.
- كما توجد منحة مشابهة "التعويض عن الانشطة ذات المفعة العامة IAIG"
- موجهة للشباب القادر على العمل للاستفادة من المنحة مقابل المساهمة في الاشغال ذات المنفعة العامة.

I. 3.1.2.2. جهاز الإدماج الاجتماعي لشباب حاملي الشهادات (PID): تمّ

استحداث هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08- 127 المؤرخ في 30 أفريل 2008، حيث يهدف الى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل من فئة حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين السامين المتخرجين من مؤسسات التكوين والبالغين من العمر بين 19 و35 سنة، بغرض السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية توظيفهم. وحددت مدة الإدماج بسنة قابلة للتجديد مرة واحدة في كل القطاعات (الإدارية، الاقتصادية العمومية والخاصة). و يقدر مبلغ المنحة ب 10.000 دج/شهريا للجامعيين و8.000 دج/شهريا للتقنيين السامين. كما يحق للمستفيدين المدمجين في إطار جهاز الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي في مجال التكفل بالمرض، الأمومة، حوادث العمل والأمراض المهنية، وفقا للتنظيم المعمول به.³⁸

I 4.1.2.2: جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS): تم استحداث هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09- 305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12- 79 المؤرخ في 12 فيفري 2012، بهدف ضمان الإدماج الاجتماعي للأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية، البالغين من العمر بين 18 و 60 سنة، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن اشغال أو خدمات المنفعة العمومية والاجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية (مؤسسات عمومية وخاصة، حرفيون من القطاع الخاص، المؤسسات والمعاهد التي تتدخل في الميدان الاجتماعي والخدماتي). لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين مقابل مبلغ شهري يقدر بـ 6000 دج. كما يحق للمستفيدين المدمجين في إطار الجهاز الاستفادة من أداءات الضمان الاجتماعي في مجال التكفل بالمرض، الأمومة، حوادث العمل والأمراض المهنية، وفقا للتنظيم المعمول به.³⁹

I 2.2.2: برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL): ظهر هذا البرنامج بداية التسعينات بمقتضى المرسومين التنفيذيين رقم 90- 143 و 90- 144 المؤرخان في 22 ماي 1990 المتضمنان ترتيبات الادماج المهني للشباب و كيفية سير حساب صندوق المساعدة لتشغيل الشباب، يهدف الى وضع ترتيبات الادماج المهني للشباب و الحث على جميع مشاريع احداث النشاطات التي يبادر بها الشباب الاقل من 30 سنة ذوي الامكانيات البسيطة، بصفة فردية او جماعية على مستوى الجماعات المحلية، في شكل مقاولات صغيرة ذات كثافة يد عاملة.

I 1.2.2.2: جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 96- 232 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي و 96- 330 المؤرخ في 07 أكتوبر 1996 المتضمن المصادقة على اتفاقية القرض المبرم بين الجزائر والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (BIRD) لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية خلال الفترة 1997- 2000.⁴⁰ وتمت المواصلة في تنفيذ هذا الجهاز خلال الفترة 2001- 2004 على نطاق أوسع اعتمادا على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. يستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة

وتفتقر إلى المنشآت القاعدية. ويتوجه نحو المؤسسات المصغرة والمقاولين الصغار في الولايات المعنية.⁴¹ ويهدف البرنامج الى:

✓ استحداث مكثف لمناصب الشغل المؤقتة؛

✓ صيانة وترميم المنشآت القاعدية العمومية ذات الأثر الاجتماعي

الاقتصادي؛

✓ ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولات المصغرى المحلية.⁴²

تحدد الأجور في إطار هذا الجهاز حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون، والتي يجب أن تمثل حوالي 60% من الكلفة الإجمالية للمشاريع.

I. 2.2.2.2. جهاز الجزائر البيضاء (BLANCHE ALGÉRIE)

هو برنامج منبثق من البرنامج السابق، يعمل على تشجيع الشباب طالبي العمل بدون دخل وبدون تأهيل، لاسيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، من أجل خلق نشاطات مصغرة في مجال تنظيف الأحياء والشواطئ وبالتالي تحسين الإطار المعيشي للسكان.⁴³

الاشخاص المؤهلون للاستفادة من الجهاز:

بالنسبة للمقاول: ان يكون بطل مسجل في البلدية المعنية، ذو حد ادنى من التعليم و يبلغ ما بين 18 و 40 سنة. حيث يستفيد المعني من ابرام اربعة عقود لمدة ثلاثة اشهر بمقابل يصل الى 850000 دج، كما يستفيد من التغطية الاجتماعية لسنة كاملة، بالاضافة الى الحصول على بطاقة حرة.

بالنسبة للعامل: ان يكون بطل مسجل في البلدية محل المشروع، دون مستوى تعليمي و يبلغ ما بين 18 و 59 سنة. حيث يتقاضى أجر حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة 12 شهر، كما يستفيد من التغطية الاجتماعية لسنة كاملة، بالاضافة الى اكتساب خبرة في ميدان الصيانة.⁴⁴

I. 3.2.2.2. برنامج التنمية الجماعية التساهمية (DEV-COM)؛

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 232 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي. يعتمد الجهاز على مسعى تساهمي مؤسس على المبادئ التالية:

✓ تحديد الحاجيات الأولية وكذا المشاريع بالمساهمة الإجبارية

للمستفيدين؛

✓ إنجاز المشاريع الاجتماعية الاقتصادية الصغيرة التي تستجيب
للانشغالات الأولوية للمستفيدين، ذات تقنية بسيطة، سهلة الاستغلال
والصيانة؛

✓ مطالبة المستفيدين بمساهمة مالية، كدليل على اهتمامهم بالمشروع؛
✓ دعوة المستفيدين للمشاركة في متابعة إنجاز، استلام واستغلال المشروع.
يهدف إلى تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة،
من خلال انجاز أشغال منشآت قاعدية صغيرة تستجيب لحاجتهم الأولية. هذا
البرنامج مُبادر به وممول من طرف ADS، على أساس مشاريع إجتماعية
إقتصادية تم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية للتضامن بمساهمة السكان
وممثليهم. يصل مبلغ المشروع إلى حدود 4م.دج/ للمشروع. بحيث تأخذ طابع:
✓ أشغال صغيرة في مجال الري، النظافة والصحة العمومية (قنوات المياه
الصالحة للشرب، شبكات التطهير)؛

✓ نشاطات إنتاجية؛
✓ الإنارة الريفية؛
✓ تربية اجتماعية وتكوين؛
✓ حماية البيئة؛
✓ منشآت قاعدية صحية وجوارية؛
✓ مسالك، طرق (فك العزلة).

I. 3.2.2: الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM)؛

نشأت هذه الوكالة بعد تجربة خاضتها الجزائر منذ سنة 1999 عبر منح
قروض لتمويل مشاريع مصغرة أسند تسييرها للجماعات المحلية، يعتبر القرض
المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة المحرومين من تحسين
ظروف معيشتهم، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات منه،
بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

ذلك ما اقره الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر
في ديسمبر 2002، حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له
مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص
التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر. وعليه تم إنشاء الوكالة
الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في
22 جانفي 2004.⁴⁵ وتتمثل مهامها الاساسية في:

✓ تسيير الجهاز وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- ✓ دعم، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- ✓ منح سلف بدون فوائد؛
- ✓ إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛

✓ ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

✓ بالإضافة تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.⁴⁶

I. 2. 3: الأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم؛

I. 1. 3. 2: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛

بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 12/39 المتعلق بترقية الاستثمار لا سيما المادة 07 منه الصادر في 10/10/1993، أنشأت الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقاً APSI.⁴⁷ ونظراً للانتقادات الموجهة لها أنشئت هته الوكالة و ذلك بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار لا سيما المادة 06 منه المتعلقة بتطوير الاستثمار.⁴⁸

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية. ترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم. وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:

- ✓ تسجيل وترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع؛
- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛

- ✓ تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار بعد الموافقة عليها.⁴⁹
- وقد تجسد الانتقال من APSI إلى ANDI في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسسية والتنظيمية والمتمثلة في:
- ✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، مكلف باستراتيجيات و أولويات التطوير؛
- ✓ إنشاء هياكل تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية؛
- ✓ إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال الشكاوي و الفصل فيها؛
- ✓ توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- ✓ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- ✓ تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- ✓ إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.⁵⁰

II: انعكاسات سياسات التشغيل على سوق العمل في الجزائر

لعل المتتبع لسوق العمل في الجزائر يمكنه للوهلة الاولى ملاحظة ارتباط تطورات هته السوق مع مستوى الاستثمارات و الانفاق العمومي (المرتبطة اصلاً بالجباية البترولية) من جهة، و من جهة اخرى مع تطورات الفئة النشيطة الطالبة لمنصب شغل في الجزائر (المرتبطة اصلاً بالنمو السكاني بفجوة من الزمن). ويتتبع سوق العمل نلاحظ وجود ثلاثة مراحل متباينة. فالجزائر في فترة المخططات التنموية شهدت تراجع مستمر لمعدلات البطالة، ولكن مع حدوث ازمة البترول سنة 1985 اضافة الى ارتفاع المديونية، ارغمت الحكومة على اجراء اصلاحات جذرية للاقتصاد، زيادة عن ذلك ارتفاع اعداد النشطين الطالبين للعمل ؛ ادت هذه الظروف لارتفاع وتنامي رهيب في معدلات البطالة. هنا سارعت الحكومة في انتهاج و اتباع بعض السياسات و الآليات لمجابهة المشكلة، و لهذا فإن معظم تلك السياسات و الآليات تزامنت مع مرحلة الاصلاحات الاقتصادية.

1.1I: مرحلة المخططات التنموية 1967_1989: ارتبطت هته الفترة باتباع نظام الاقتصاد المخطط و بإنشاء المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتلت قضايا التشغيل صدارة السياسة الاقتصادية آنذاك. حيث بلغت الفئة النشيطة

1.720.000⁵¹ 2.565.000 ممثلة 21% من اجمالي السكان سنة 1966 يشتغل منهم 1.720.000 شخص والباقي بدون عمل، وقد تطورت هته الفئة بشكل سريع بسبب ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان⁵² مما ادى الى انتقالها من 3.740.000 سنة 1977 إلى 5.588.000 سنة 1989 (الشكل رقم 03).⁵³ وقد بينت الإحصائيات أن عدد السكان النشطين يزداد بحوالي 96000 سنوياً وذلك خلال المخطط الثلاثي، و بحوالي 108000 ثم 127000 خلال المخططين الرباعين حيث تضاعف عدد السكان النشطين بنسبة 4% سنوياً خلال 11 سنة. وقد عملت الدولة خلال هته الفترة على انشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي (26.4% خلال المخطط الثلاثي، ثم 33.5% و 46.8% خلال المخططين الرباعين، 37% في المخطط الخماسي الاول فيما يصادف المخطط الخماسي الثاني ازمة البترول العالمية) هذا ما انعكس بالإيجاب على مستويات التشغيل خلال الفترة. حيث تم إنشاء ما يقارب 1.112000 منصب شغل خلال الفترة فبعدما كان عدد المشتغلين سنة 1967 يبلغ 1.720000، ارتفع الى 1.893000 نهاية المخطط الثلاثي، ثم الى 2.182000 سنة 1973 ليصل الى حدود 2.830000 منصب سنة 1978، حيث انتقل المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل من 43000 منصب خلال المخطط الثلاثي إلى 88000 خلال المخطط الرباعي الأول، ثم إلى 135000 خلال المخطط الرباعي الثاني. أما بالنسبة للفترة 1978- 1979 فقد حققت 99000 منصب شغل سنوياً. بمقارنة المخطط الخماسي الأول و الثاني نجد اختلافاً كبيراً فابتداءً من سنة 1985 سجل انخفاضاً عالمياً في أسعار النفط (الشكل رقم 02)، وكان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى سوق العمل وسياسات التشغيل بصفة خاصة. حيث انخفض معدل خلق مناصب الشغل من 140000 خلال المخطط الخماسي الأول إلى 125000 في سنة 1985، ليتراجع الى 74000 سنة 1986، ثم 59000 سنة 1989.⁵⁴

ووفقاً للتعديد السكاني العام لسنة 1966 فإن معدلات البطالة وصلت الى حوالي 33% وقد مكنت سياسة التصنيع المنجزة من تحويل اتجاهها، إذ أصبح مخزون العاطلين 337000 بطلال سنة 1979 بنسبة 11% مقارنة بعام 1973 بتعداد 526000 بطلال بنسبة 18.6%، كما تراجع معدل البطالة بـ 11 درجة من 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977. وقد اثرت المعطيات الاقتصادية الايجابية

لفترة المخطط الخماسي الاول على معدلات البطالة، حيث شهدت معدلات البطالة تراجع مستمر اين سجلت نسبة 16.3% سنة 1982 لتصل الى ادنى مستوياتها 8.7% خلال نهاية المخطط. ومع حلول سنة 1985 وبالتزامن مع ازمة البترول : انتقل مستوى البطالة من 435000 سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989. وذلك ما تعكسه معدلات البطالة خلال تلك الفترة اين سجلت نسبة 9.7% سنة 1985، لتنتقل إلى 21.4% سنة 1987، لتستقر عند معدل 18.1% نهاية المخطط (الشكل رقم 01).⁵⁵

II.1.2: مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1990_2000: بمجرد سقوط سعر البترول سنة 1985 انخفضت إيرادات الجزائر للنصف تقريبا، وبالتزايد المستمر في استيراد المواد الغذائية لتغطية العجز، اضافة الى الاستثمارات الكبيرة التي شهدتها الدولة لتدعيم الهياكل القاعدية، ارتفعت قيمت الديون الخارجية، حيث تضاعفت بنسبة 180% خلال الفترة 1984- 1989 (من 15944 الى 28574 مليون دولار أمريكي). وترى المؤسسات النقدية و المالية أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان. ولهذا توجب على الجزائر الرضوخ للأمر الواقع بالتوقف والانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك عبر إصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الإصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة منذ نهاية الثمانينات، وذلك تحت وصاية صندوق النقد الدولي مستخدماً القسط الاحتياطي لها بالصندوق. وتعرف هذه الاصلاحات على أنها جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية، باقتراح من خبراء بهذا الشأن مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.⁵⁶

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989. وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- اتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا وتقليص العجز العام للميزانية؛
 - تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة.
- كما عقدة الاتفاقية الثانية بتاريخ 03 جوان 1991، حيث هدف الاتفاق إلى:

- إصلاح عمل النظام المالي واستقلال البنك المركزي عن الخزينة العامة؛

- تحرير واسع النطاق للأسعار؛

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية.

و بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، وذلك راجع لتقهقر أسعار البترول سنة 1993 أين وصل سعر البرميل إلى حوالي 14 دولار. مما أدى ذلك إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أفريل 1994؛ سُميت بالاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن بداية تطبيق إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

و بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية و العمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، عُقدت الاتفاقية الرابعة مع الصندوق (برنامج التعديل الهيكلي) في ماي 1995.

خلال الفترة 1989- 1994 انتقلت الفئة النشيطة من 5851000 الى 6814000 (الشكل 03)، وخلال نفس الفترة انشئ 459.000 منصب عمل فقط. لتصل قوة العمل في سنة 1998 الى 8326000 شخص. وقد صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل. هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40000 منصب جديد في الفترة الممتدة بين 1994 و 1997، ليصل إلى 27000 منصب جديد فقط سنوياً خلال الفترة اللاحقة. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200000 إلى 300000 طلب جديد كل سنة في سوق العمل.⁵⁷ ومن نتائج ذلك زيادة عدد البطالين من 1260000 بطل سنة 1991 الى 1770000 سنة 1993 ثم 2100000 سنة 1994. وبقي عدد البطالين في تزايد مستمر لأن وصل في نهاية الاصلاحات 2.3 مليون عاطل عن العمل، وهو ما تعكسه معدلات البطالة التي انتقلت من

19.7% سنة 1990 الى 24.36% سنة 1994 لتصل الى ذروتها سنة 1999 بنسبة 29.29% (انظر الشكل رقم 01). وهو معدل متوقع نتيجة للظروف الاقتصادية التي تزامن فيها انخفاض اسعار البترول وارتفاع نسبة الدين وخدماته اضافة الى جملة الاصلاحات الاقتصادية و التي انجر عنها حل حوالي 815 مؤسسة عمومية حسب احصائيات جوان 1998.⁵⁸ وفي هته المرحلة بالذات انتشرت تعددت سياسات وآليات التشغيل كحل للتقليل من حدت معدلات البطالة.

II.3.1: مرحلة الانعاش الاقتصادي 2001_2014: عرفت اسعار النفط و

تقلبات عديدة، و لعل ادنى قيمة سجلت كانت 12.3 دولار للبرميل سنة 1998 (الشكل 02)، بعدها بدأت الاسعار تتعافى تدريجياً. مما ادى بالحكومة الجزائرية لإجراء بعض الاصلاحات من المستوى الثاني لكن هدفها كان مغاير للإصلاحات التي تبنتها قبل سنة 2000، حيث ارتفعت مستويات الانفاق العمومي نتيجة للرخاء المالي الذي عرفه الاقتصاد وكانت تهدف عموماً الى:

✓ تنشيط الطلب الكلي؛

✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية؛

✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

وقد كانت الاصلاحات عبر ثلاثة مراحل اولها "دعم الانعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001- 2004 خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار د.ج اضافة الى بعض البرامج المساندة. و حتى تغطي على هذه البرامج الفعالية و الاستثمارية، أعلنت الحكومة بتاريخ 7 أفريل 2005 عن "البرنامج التكميلي دعم الانعاش الاقتصادي"، برنامج ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات، يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ يتجاوز 4200 مليار د.ج، اضافة الى بعض لبرامج الخاصة التي رصدت لولايات الهضاب و الجنوب. وقصد استكمال المشاريع لعائلة و ضمان دينامية الانعاش و الاعداد الوطني سطر "البرنامج الخماسي لتوطيد النمو" خلال الفترة 2010- 2014، جزء من غلافه المالي لإستكمال لبرنامج الجاري لسنة 2009 بقيمة 9680 مليار د.ج و مبلغ 11534 مليار د.ج إطلاق مشاريع جديدة، بمجموع 21214 مليار د.ج.⁵⁹

وعند التكلم عن الفئة النشيطة، فقد عرف النمو الديمغرافي منذ الاستقلال ارتفاع سنوي قدر بأكثر من 3% مما أدى بالسلطات تبني برنامج للتحكم في نسبة النمو توصل الى حدود نسبة 1.7% سنة 1999. ذلك النمو انعكس على معدلات الفئة النشيطة التي وصلت الى 65.5% سنة 2010 بعدما كانت في حدود 57.2% سنة 1998. حيث ارتفع عدد السكان النشطين من 8568000 نسمة سنة 2001 الى 9492508 سنة 2005 ليصل الى 10812000 سنة 2010. ثم الى 12426000 في افريل 2018 (الشكل 03).⁶⁰

سمح المخطط الاول بانشاء 751812 منصب شغل عبر مختلف سياسات التشغيل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وهذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة بـ 713150 وبالتالي فقد حقق هذا البرنامج اكثر من أهدافه المتوقعة في احداث مناصب شغل، و قد استفادت المؤسسات الخاصة بمختلف الصيغ بشكل معتبر من البرنامج، بحيث بلغت الحصيلة انشاء 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004. كما ساهم البرنامج التكميلي في انشاء 1220000 منصب شغل الى غاية سنة 2007 منها 756000 منصب شغل دائم (62%)، بمعدل 400000 منصب شغل سنوياً.⁶¹

ومنذ ظهور مخططات الانعاش الاقتصادي انتعشت معها سياسات التشغيل، حيث شهد عدد البطالين تراجعاً مستمراً اين وصل الى 1672000 سنة 2004 بعدما فاق المليونى بطل نهاية الاصلاحات، لينتقل الى 1076000 سنة 2010، ثم في حدود 1214000 نهاية 2014. هذا ما تعكسه معدلات البطالة التي عرفت انخفاضاً مستمراً فبعدما فاقت 29% نهاية التسعينات انخفضت الى 17.7% سنة 2004، ثم الى 10.2% سنة 2009 و بقيت تتأرجح في تلك الحدود حتى نهاية المخطط اين سجلت 10.06 و 12.15% سنة 2018 (انظر الشكل رقم 01).⁶² وما يلاحظ على سوق العمل خلال هذه الفترة هو ارتفاع اعداد المناصب المؤقتة و توسع القطاع الخاص بالمقارنة مع السنوات السابقة، و هذا نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الاخيرة؛ بالاضافة الى طبع سياسات التشغيل المتبناة من طرف الحكومة.

و كحوصلة لمساهمت سياسات التشغيل نستعرض بعض الاحصائيات عن الانجازات المحققة. فحسب قاعدة بيانات وكالة ANDI (المنقحة و المصححة في

ضوء المشاريع الملغاة) الى غاية 2017، فقد وصل عدد المشاريع الى 63235 استثمار استحدث 1231594 منصب عمل من بينها 901 استثمار اجنبي بنسبة 1.42% فقط من اجمالي المشاريع بتعداد 133583 منصب عمل مستحدث بنسبة 10.85%، على عكس المشاريع المحلية التي تستحوذ على نسبة 98.58% من اجمالي المشاريع وتوظف 89.15% من اجمالي مناصب العمل المستحدثة. نشير ان قطاع النقل استحوذ على حصة الاسد بتعداد 29267 مشروع و بنسبة 46.28%، في حين بلغ عدد المناصب المستحدثة في قطاع الصناعة هي الاكبر بنسبة 43.73% على الرغم من ان نسبة المشاريع بلغت 20% فقط، في المقابل فإن القيمة المالية لهته المشاريع بلغت 8373763 م.د.ج بنسبة 58.56%⁶³.

اما عن إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وحسب الموقع الرسمي للوكالة. فقد بلغ عدد المشاريع الممولة الى 140503 مشروع حققت 392670 منصب عمل، وهذا حسب احصائيات نهاية 2010. فيما وصلت الى 367980 مشروع خلقت 878264 منصب عمل حتى نهاية 2016. و ما يلاحظ على هته المشاريع انها تطورت بشكل كبير خلال الفترة 2011 الى 2013 اين بلغ عدد المشاريع 151683 بنسبة فاقت 41% من اجمالي المشاريع الممولة منذ نشأت الوكالة، و هو ما انعكس ايجاباً على عدد الوظائف المنجزة التي بلغت 318118 بنسبة 36.22% خلال الثلاث سنوات المذكورة. و هي الفترة التي تزامنت مع تعديل قانون تسيير الوكالة اضافة الى التزامن مع البرنامج الخماسي لتوظيف النمو، فيما انخفض عدد المناصب الى 22766 سنة 2016 بنسبة 2.59% وذلك راجع الى الازمة المالية التي تعيشها البلاد خلال تلك الفترة. وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة مشاريع بقية القطاعات فيما فيها القطاع الفلاحي على حساب قطاع الصناعة التقليدية و الخدمات خلال الفترة 2014 الى 2016 وذلك تبعاً للسياسة المنتهجة من طرف الحكومة.⁶⁴

في حين بلغ عدد التوظيفات المحققة من طرف صندوق CNAC 266871 خلال الفترة 2004- 2015 وذلك حسب الديوان الوطني للأحصائيات.

كما تشير الاحصائيات المنشورة على موقع وكالة ANGEM للسداسي الاول من السنة الحالية، الى بلوغ عدد القروض الممنوحة الى 889148 قرض، حيث بلغت نسبة المستفيدات 63.39% من القروض الممنوحة، كما يلاحظ ان

قطاع الصناعات الصغيرة اسحوذت على نسبة 39.43%، وتشير نفس الاحصائيات الى ان نصف المستفيدين تقريباً ذوي مستوى تعليمي "متوسط".⁶⁵ في حين بلغ عدد المناصب المستحدثة 1317195 منصب عمل من بينها 1188651 تمويل لشراء مواد اولية اما البقية فهي تمويلات ثلاثية يدخل البنك كطرف ثالث.⁶⁶

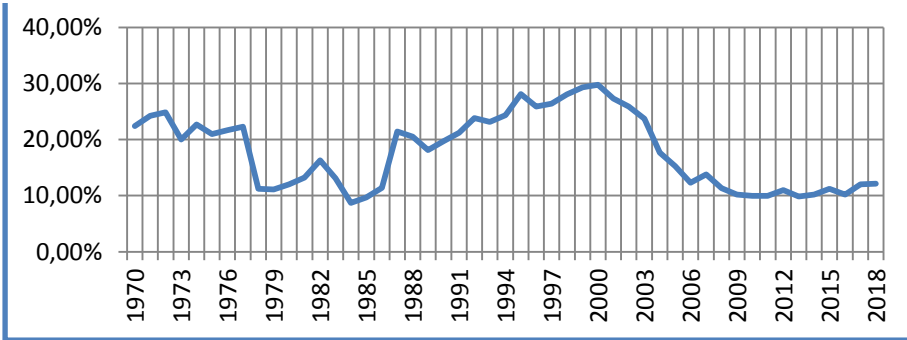
وحسب ONS فإن عدد الوظائف المحقق من جهاز ESIL بلغ 181225 مستفيد بغلاف مالي قدر ب 2646 مليون دينار سنة 1997، وبقي عدد المناصب في تذبذب الى غاية الفترة 2006- 2009 اين شهدت مستويات قياسية اين بلغ عدد المناصب سنة 2009 الذروة بتعداد 286828 منصب اغلبها في الادارات العمومية بنسبة فاقت 71%، في حين بلغ العدد الجمالي الى غاية 2011 الى 2511733 منصب دون احتساب سنتي 2002 و2005 لعدم توفر الاحصائيات.

في حين بلغ عدد المستفيدين من منحتي AFS و AIAG 5752426 مستفيد، اما جهاز tup-himo فقد حقق 2477229 منصب خلال الفترة 1998- 2014.

الخاتمة: تعرضنا من خلال دراستنا الى مختلف السياسات التي اعتمدت عليها الحكومة لمجابهة البطالة، المشكل الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ عقود من الزمن، و لعل اصعب مرحلة كانت مرحلة الاصلاحات الاقتصادية التي صاحبت انخفاض اسعار البترول، و لا يخفى علينا ان اسعار البترول هي المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية ككل، ذلك ان الدولة تعتمد شبه كلياً على المحروقات في عائداتها، و لهذا فإن اي تذبذب طفيف في اسعار المحروقات على الصعيد العالمي ستجرح عنه عواقب سلبية على المتغيرات الداخلية للوطن. وهذا ما لاحظناه من تدهور منذ منتصف الثمانينات اين ارتفعت معدلات البطالة، وقد سعت الحكومة نحو مجابهة المشكل عن طريق مجموعة من السياسات المتنوعة، منها ما اعتمد على توفير مناصب شغل مأجورة و منها ما اعتمد على التشجيع على استحداث النشاط و تنمية روح المبادرة المقاولاتي. الا انها عموماً اثبتت عدم نجاعتها ، ذلك انها سياسات سلبية لا ايجابية، هدفها احصائي غير حقيقي (تخفيض معدلات البطالة عن طريق الوظائف المؤقتة) وغير كفيلة بتحقيق الاهداف المرجوة منها، وبقي سوق العمل يشتهي من الاختلال و عدم التوازن. ويمكن ايجاز اهم سبلات سياسات التشغيل في الجزائر في:

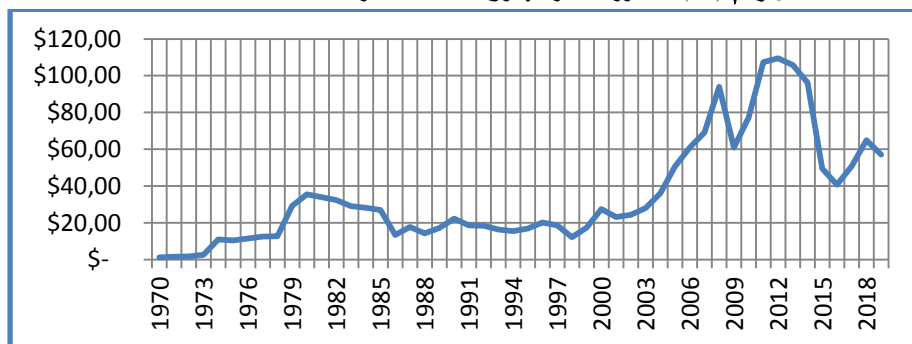
- ✓ عدم التوفيق بين مخرجات التعليم وسياسات التشغيل؛
- ✓ البيروقراطية و التعقيدات الادارية، بالرغم من سن قوانين و نشر تعليمات للقضاء عليها؛
- ✓ ارتفاع نسبة العمل المأجور على حساب الاستثمارات و المبادرات الخاصة و هو ما تؤكدُه الاحصائيات السابقة؛
- ✓ ضعف الرواتب، المنح و الاعانات الممنوحة؛
- ✓ توسع الوظائف المؤقتة على حساب الدائمة مع انخفاض نسب التثبيت؛
- ✓ عدم نجاعة الاستثمارات المحققة بالشكل المطلوب و افلاس عدد كبير منها، نتيجة لعدم دراستها و متابعتها بشكل كافٍ؛
- و على الرغم من السلبيات المذكورة سابقاً، إلا ان الوجه الايجابي لسياسات التشغيل يتجلى في العديد من النقاط نذكر منها:
- ✓ انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات الاخيرة ؛
- ✓ تحسن المستوى المعيشي للسكان نتيجة لتحسن دخول الافراد؛
- ✓ تحسن المستوى الدراسي و التعليمي و انخفاض نسبة التسرب المدرسي؛
- ✓ دخول المرأة لعالم الشغل؛
- ✓ تطور الفكر الاستثماري و المقاوالاتي مما ادى الى تنوع و تزايد عدد الاستثمارات و المشاريع الخاصة ، و التي بدورها تساهم في نمو الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ لسياسات التشغيل اسهام في الجانب الاجتماعي و تجلى ذلك خاصة في المنح و الاعانات المقدمة من طرف وزارة التضامن و الاسرة و قضايا المرأة.
- هذا و يبقى سوق العمل في الجزائر يواجه العديد من التحديات نذكر منها:
- من بين اهم التحديات بطالة الشباب، حيث تشير الاحصائيات الى النسبة الكبيرة لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، و في المقابل فهي ثروة ان احسن استغلالها؛
- تطور و استفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، و الذي اصبح منافس قوي للاقتصاد الرسمي، بالرغم من المزايا العديدة التي يقدمها للفرد و المجتمع؛

- عدم الموازنة بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل وما ينجم عنه من زيادة في اختلال سوق العمل؛
 - اعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي و ما ينجم عنه من تذبذب في المداخل بتذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية؛
 - غلق و خصوصية العديد من المؤسسات الوطنية و التي كانت تحوي اعداد هائلة من العمال و الحاقهم بصفوف البطالين.
 - و على ضوء ما تقدم يمكن تقديم الاقتراحات الموالية:
 - ✓ الاعتماد على سياسات ايجابية متنوعة و متكاملة هدفها اعادة التوازن لسوق العمل على المدى البعيد؛
 - ✓ توجيه طلبات العمل الى القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية، و ذلك عن طريق التكوين و التأطير. و التشجيع عن طريق منح امتيازات لاستقطاب الفئة العاطلة عن العمل و ادماجها في صفوف المشتغلين؛
 - ✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات و اعطاء اهمية لمجالات اخرى كالطاقات المتجددة، اضافة الى المنتجات الفلاحية و الصناعات الغذائية غير المستغلة؛
 - ✓ احتواء عناصر الاقتصاد الخفي من قوى عاملة، رؤوس اموال، تجهيزات انتاج... الخ، و الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال؛
 - ✓ تعزيز دور الدولة و اعادة فرض هيمنتها في ضبط آليات و سياسات سوق العمل؛
 - ✓ الاعتماد على الرقمنة في مراقبة و تسيير سوق العمل، و ذلك بإنشاء قواعد بيانات مترابطة و محدثة بين مختلف الجهات المخولة للمتابعة و المراقبة.
- الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018**



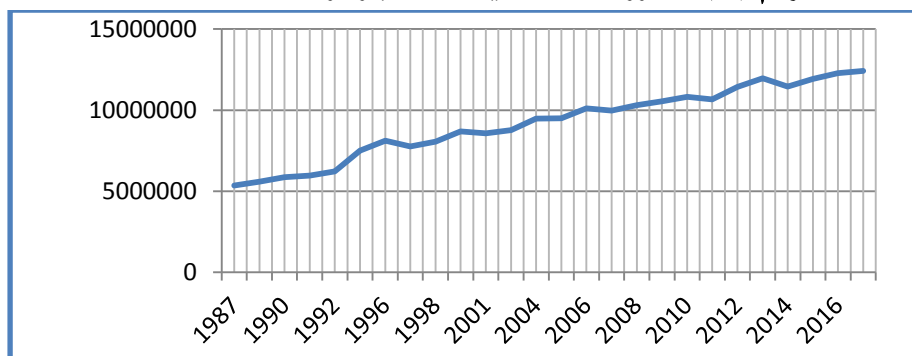
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات ONS

الشكل رقم (02): تطور اسعار البترول خلال الفترة 1970 - 2019 (\$)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات منظمة opec

الشكل رقم (03): تطور الفئة النشيطة في الجزائر خلال 1987- 2018



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات ONS

التهميش:

¹ جامعة كربلاء، كلية العلوم السياحية، مفهوم سياسات التشغيل، 2019/03/15، <http://tourism.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/06/20/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b4%d8%ba%d9%8a%d9%84>

² سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعات نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الادب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 76.

³ مكتب العمل الدولي، سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل، جنيف، 2015، ص 04.

⁴ عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم اداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000- 2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012، ص 191.

- ⁵ دحماني محمد ادريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد - تلمسان، 2013، ص 58.
- ⁶ Ressources en Sciences économiques et sociales, **Les politiques de l'emploi**, 15/03/2019, <http://ses.ens-lyon.fr/articles/les-politiques-de-l-emploi-47267>
- ⁷ المعهد العربي للتخطيط، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، حمد عدنان وديع، الرقم التسلسلي 27، 2007، http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-6.pdf بتصرف
- ⁸ غلاب فاتح، ميمون الطاهر، سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 03.
- ⁹ عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 4+5.
- ¹⁰ أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 26-27 افريل 2009، ص 4.
- ¹¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية للتشغيل، نبذة تاريخية، 2019/03/16، <http://www.anem.dz/ar/pages/historique-ar.html>
- ¹² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية للتشغيل، هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل، 2019/03/16، <http://www.anem.dz/ar/pages/organisation-de-l-anem-ar.html>
- ¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية للتشغيل، مهام واهداف الوكالة، 2019/03/16، <http://www.anem.dz/ar/pages/mission-et-objectifs-de-l-anem-ar.html>
- ¹⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية للتشغيل، جهاز المساعدة على الادماج المهني، 2019/03/16، <http://www.anem.dz/ar/pages/dispositifs-ar.html>
- ¹⁵ Ministère du Travail , de l'Emploi et de la Sécurité Sociale, **présentation de la PNE**, 13/03/2019, <http://www.mtess.gov.dz/fr/presentation-de-la-pne/>

¹⁶ Idem

¹⁷ الجريدة الرسمية العدد 34، المرسوم التشريعي رقم 94- 11 المؤرخ في 15 ذي الحجة 1414 الموافق 26 مايو 1994، يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية لأسباب اقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1994/06/01

¹⁸ الجريدة الرسمية العدد 44، المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم عام 1415، الموافق لـ 06 يوليو سنة 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1994/07/07. ¹⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2019/03/16.

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/ARPresentationCNAC.aspx ²⁰ نفسه.

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/ARPresentationCNAC.aspx ²¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، التأمين عن البطالة،

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/ARAssuranceChomage.aspx 2019/03/16

²² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مرجع سبق ذكره.

²³ المرجع السابق.

²⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، دعم إحداث و توسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة، 2019/03/16.

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx ²⁵

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرة الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 33، جانفي - فيفري - مارس 2008.

²⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، جهاز تشجيع و دعم ترقية الشغل، 2019/03/16.

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Loi0621.aspx

- ²⁷ الجريدة الرسمية، العدد 39، المادة 16 من الامر رقم 14/96 المؤرخ في 24/06/1996، المتعلق بفتح حساب التخصيص بعنوان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 26/06/1996.
- ²⁸ الجريدة الرسمية، العدد 52، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 11/09/1996.
- ²⁹ منشورات الوكالة ANSEJ، نقلاً عن بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال 1970 - 2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص76.
- ³⁰ نفسه.
- ³¹ l'Agence de Développement Social, Présentation de l'ADs, 17/03/2019, http://www.ads.dz/documents/ads_organisation.html#PRESENTATION
- ³² Idem
- ³³ الجريدة الرسمية، العدد 91، المرسوم التنفيذي رقم 98 - 402 المؤرخ في 02/09/1998 المتضمن الادماج المهني للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 06/12/1998.
- ³⁴ نفسه.
- ³⁵ وزارة العمل والحماية الاجتماعية، الإدماج المهني لحاملي الشهادات، تقرير افريل 1998، ص 8.
- ³⁶ l'Agence de Développement Social, Le dispositif d'Allocation Forfaitaire de Solidarité (AFS), 19/03/2019, http://www.ads.dz/documents/prg_afs.html
- ³⁷ Idem.
- ³⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID)، 20/03/2019، http://www.msnfcf.gov.dz/?p=dispositif_pid
- ³⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، البرامج والتراتب الاجتماعية، جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، 20/03/2019، http://www.msnfcf.gov.dz/?p=dispositif_activ_inser_soc
- ⁴⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، البرامج والتراتب الاجتماعية، جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد

- العاملة (TUP-HIMO)، 2019/03/20،
http://www.msnfcf.gov.dz/?p=tup_himo ⁴¹
مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 282.
- ⁴² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسر قضايا المرأة، البرامج والتراتب الاجتماعي، جهاز اشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO، مرجع سبق ذكره،
- ⁴³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسر قضايا المرأة، البرامج والتراتب الاجتماعي، جهاز الجزائر البيضاء (BLANCHE ALGÉRIE)،
http://www.msnfcf.gov.dz/?p=blanche_algerie 2019/03/22
- ⁴⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والاسر قضايا المرأة، البرامج والتراتب الاجتماعي، جهاز الجزائر البيضاء (BLANCHE ALGÉRIE)، مرجع سبق ذكره.
- ⁴⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة: 2019/03/25،
<https://www.angem.dz/ar/article/presentation>
- ⁴⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الاهداف والمهام، 2019/03/25،
<https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions>
- ⁴⁷ الجريدة الرسمية العدد 64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1993/10/10.
- ⁴⁸ الجريدة الرسمية، العدد 47، الامر رقم 01- 03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2001/08/22.
- ⁴⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مهام الوكالة، 2019/03/27،
<http://www.andi.dz/ar/?fc=mission>
- ⁵⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من نحن، 2019/03/27،
<http://www.andi.dz/ar/?fc=apropos>
- ⁵¹ حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 06 2010، ص 220.
- ⁵² ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 11.
- ⁵³ المرجع السابق، ص 14.

- ⁵⁴ نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر- الاجراءات و النتائج -، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، جوان 2008، ص 44+45
- ⁵⁵ معطيات الديوان الوطني للأحصائيات.
- ⁵⁶ فله عاشور، آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994 حتى 2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2005، ص.ص 48+49.
- ⁵⁷ بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 51- 55.
- ⁵⁸ Saib Musette, Nacereddine Hamouda, Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, N°46/47, 1999, P 169.
- ⁵⁹ بن طجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 55- 58.
- ⁶⁰ الديوان الوطني للأحصائيات
- ⁶¹ <http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html>
- سليم عتقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 2009، ص 69.
- ⁶² Ons, Activite, Emploi & Chômage En Septembre 2014, N683, P12
- ⁶³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002- 2017 (تحديث أغسطس 2018)، 2019/05/25،
- ⁶⁴ <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>
- Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes, Nos Statistiques, 25/05/2019, <http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>
- ⁶⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، القروض الممنوحة، 2019/07/10، <https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes>
- ⁶⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مناصب الشغل المستحدثة، 2019/07/10، <https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees>